



JOURNAL OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS  
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS  
UNIVERSITY OF KARBALA



الدين العام الداخلي وأثره في أسعار الفائدة للمصارف العراقية للمدة من 2004-2020  
The internal public debt and its impact on the interest rates of Iraqi banks for the period from 2004-2020

الباحث م.م سيماء حسن محمد علي الشمري

Simaa Hassan M. Ali Al Shammarei

جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد

SEEMAA.H@UOKERBALA.EDU.IQ

### الملخص

يهدف البحث الى تحليل الدين العام الداخلي، واثره في أسعار الفائدة للمصارف التجارية والوقوف على مدى أثر هذا الدين في اسعار الفائدة على القروض والودائع الموجهة للقطاع الخاص، فضلاً عن تشخيص السياسة المالية من جهة نقاط القوة والضعف في العراق ولاسيما ادارة الدين العام من جهة وقدرة القطاع المصرفي في دعم الحكومة لمواجهة الازمات المالية التي تتعرض لها ، وانطلق البحث من مشكلة العجز المتفاقم للموازنة الحكومية واللجوء الى الاستدانة داخليا ومدى تأثيره في اسعار الفائدة للمصارف التجارية وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ارتفاع نسبة الدين الداخلي من 13% من اجمالي الدين العام الى لعام 2010 الى 33.6% من اجمالي الدين العام لعام 2015 ومازالت في زيادة مستمرة حيث بلغت 66.5 من اجمالي الدين العام لعام 2020، وإنَّ أسعار الفائدة على الودائع المصرفية الثابتة والتوفير تتحرك باتجاه نزولي وبصورة مستمرة منذ عام 2007 ولغاية 2020 واوصى البحث بضرورة ادارة الدين العام بشكل سليم ووضع خطط على المدى المتوسط لمعالجة الازمات والعمل على مراقبة تحركات أسعار الفائدة بشكل دوري وتحديد تأثيرها في عناصر الاستثمار المصرفي وخاصة الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي وتقليل الهامش بين الفائدة المدفوعة على الودائع والمقبوضة من المقترضين .

### الكلمات المفتاحية

الدين العام الداخلي ، مؤشرات الدين الداخلي ،أسعار الفائدة ، القروض ، الودائع

**Abstract:**

The research aims to analyze the internal public debt and its effect on interest rates on loans and deposits for commercial banks and to find out the extent of the impact of this debt on interest rates for loans and deposits as well as diagnosing the financial policy in terms of strengths and weaknesses in Iraq, especially the management of public debt on the one hand and the ability of the banking sector in Supporting the government to face the financial crises it is exposed to. The research started from the problem of the worsening deficit of the government budget and resorting to internal borrowing and the extent of its impact on the interest rates of commercial banks. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the increase in the internal debt ratio from 13% of total public debt to 2010 To 33.6% of the total public debt for the year 2015 and is still increasing continuously, reaching 66.5 of the total public debt for the year 2020, and that interest rates on fixed and savings bank deposits are moving in a downward direction and continuously from 2007 to 2020. The research recommended the need to properly manage the public debt and set plans In the medium term, to address crises and work to monitor interest rate movements periodically and determine their impact on the elements of investment banking, especially a To invest in a cash credit portfolio and reduce the margin between interest paid on deposits and received from borrowers.

key words:

Internal public debt, internal debt indicators, interest rates, loans, deposits

**المبحث الاول****منهجية البحث****اولاً: مشكلة البحث**

إنّ تفاقم مشكلة المديونية في معظم الدول النامية تعد من الظواهر الاقتصادية التي برزت في العقود الاخيرة، وكان العراق احد تلك الدول ،لاسيما مع انخفاض اسعار النفط وحالة عدم الاستقرار السياسي والامني ومن ثمّ انعكست الديون الداخلية على مجمل النشاط الاقتصادي عن طريق تراجع معدلات الاستثمار بسبب ارتفاع اسعار الفائدة التي جاءت كردة فعل لأثر المزاحمة .

ويمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات الاتية :

- 1- لماذا تلجأ الحكومات الى الاقتراض الداخلي؟
- 2- ما هو تأثير الدين العام الداخلي على أسعار الفائدة وحجم الائتمان المصرفي؟
- 3- هل إنّ جميع انواع الاقتراض الداخلي تؤثر سلبا على أسعار الفائدة الممنوحة للقطاع الخاص؟
- 4- هل إنّ أسعار الفائدة في العراق تتأثر بالدين العام الداخلي؟
- 5- ما مدى تأثير الدين العام الداخلي على أسعار الفائدة في العراق؟

**ثانياً: أهمية البحث**

تتبع اهمية البحث من أهمية القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد اذ إنّ حجم الاستثمار في القطاع الخاص يتأثر بشكل غير مباشر بمستوى الدين العام الداخلي عبر ما يعرف بأثر المزاحمة ، وإنّ الدين العام الداخلي

يؤثر في القطاع المصرفي بشكل عام وأسعار الفائدة على الودائع والقروض بشكل خاص نتيجة قيام المصارف التجارية بشراء السندات الحكومية والتي تؤدي تأثيرها الى انخفاض في حجم السيولة الموجودة لدى المصارف مما يؤثر في قدرة تلك المصارف على تحفيز اصحاب الأموال على الإيداع وكذلك منح القروض للقطاع الخاص .

### ثالثاً: اهداف البحث

يهدف البحث الى تشخيص موطن القوة والضعف للسياسة المالية في العراق ، لاسيما ادارة الدين العام وقدرة القطاع المصرفي في دعم ومساندة الحكومة في مواجهة الازمات المالية التي يمكن أن تتعرض لها في ظل حاجة الحكومة الى الموارد الاقتصادية والمالية في حربها ضد الإرهاب من جهة وجائحة كورونا من جهة اخرى الذين اديا الى انخفاض اسعار النفط ، وذلك بالتعرف على مدى تأثير الدين العام الداخلي في أسعار الفائدة على الودائع والائتمان الموجه للقطاع الخاص ، فضلاً عن الفساد المستشري في البلد والذي له تأثيراً كبيراً في هدر الموارد الاقتصادية وضياعها.

### رابعاً: فرضية البحث

يمكن تقسيم فرضيات البحث الى قسمين الأولى فرضية الارتباط بين المتغيرات والأخرى فرضية التأثير، وكما يأتي

#### 1- فرضيات الارتباط

أ- الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان للمصارف التجارية.

ب- الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية . وتتفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية كالآتي :

الفرضية الفرعية الأولى:

$H_0$ : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان الأولي .

$H_1$ : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و أسعار الفائدة على الائتمان الأولي .

الفرضية الفرعية الثانية:

$H_0$ : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان الثانوي .

$H_1$ : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و أسعار الفائدة على الائتمان الثانوي .

الفرضية الفرعية الثالثة:

$H_0$  : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية.

$H_1$  : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية.

#### 2- فرضيات التأثير

أ- الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان للمصارف التجارية.

ب- الفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية .

وتتفرع عنهما ثلاث فرضيات وكالاتي:

الفرضية الفرعية الاولى:

H<sub>0</sub>: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و أسعار الفائدة على الائتمان الاولي .

H<sub>1</sub>: يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و أسعار الفائدة على الائتمان الاولي

الفرضية الفرعية الثانية:

H<sub>0</sub>: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و أسعار الفائدة على الائتمان الثانوي.

H<sub>1</sub>: يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و أسعار الفائدة على الائتمان الثانوي.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H<sub>0</sub>: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية.

H<sub>1</sub>: يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية.

خامسا: الحدود المكانية والزمانية

يمكن تحديد الحدود المكانية في حالة الاقتصاد العراقي وسياسة وزارة المالية في الاقتراض الداخلي لاسيما من القطاع المصرفي، اما بالنسبة للحدود الزمانية فقد تحددت الدراسة بالمدة من 2004 ولغاية 2020 من اجل الوصول الى صحة الفرضية من عدمها.

## المبحث الثاني

### الإطار النظري

#### المطلب الأول / الدين العام الداخلي

#### أولاً : مفهوم الدين العام الداخلي The concept of internal public debt

يمثل الدين العام مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة التي تلجأ اليها الدولة لتمويل النفقات العامة في ظل عجز الإيرادات الأخرى، وينشأ هذا الدين كنتيجة لتمويل عجز الموازنة الحكومية بالاقتراض، حيث تقترض الحكومة من المؤسسات المالية وغير المالية والسوق المحلية والمصارف التجارية أو البنك المركزي فضلاً عن الجمهور. ويمكن تعريفه بأنه المبالغ التي تلتزم بها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة للغير نتيجة اقتراضها تلك المبالغ لسد العجز الحاصل في موازنتها العامة مع تعهدها بسداد قيمة الدين مع الفوائد المترتبة عليه وحسب المدة المتفق عليها ضمن شروط العقد (مجد وآخرون، 2018: 102). وكذلك يعرف بأنه مبلغ من المال تقترضه الدولة من الداخل وتتعهد بإرجاعه مع الفائدة وفقاً لشروط معينة، ويعرف الدين العام الداخلي بأنه العبء النقدي المباشر المتمثل بالمدفوعات النقدية إلى الدائنين المحليين لسداد أصل الدين وفوائده والعبء النقدي المباشر للدين العام الداخلي يتلخص في تحويل القوة الشرائية من دافعي الضرائب إلى حاملي السندات الحكومية وما لها من أثر في زيادة أو انخفاض مستوى التفاوت في توزيع الدخل (عبيد، 2017: 158)، وينشأ

الدين العام الداخلي عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة بغض النظر عن جنسياتهم. او هو ما تُدين به الدولة لمواطنيها، عندما تطرح سندات القرض بعملتها المحلية ويكتتب المقيمون في الدولة سواء كانوا افراداً ام وحدات اقتصادية اخرى (Carl\_Ludwig Holtfrerich and others,2016:19). بينما عرف (شلال، 2020:3) الدين العام الداخلي بأنه اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الدائن من مؤسسات وطنية، وافراد بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية الى الحكومة عن طريق شراء حوالات الخزينة والسندات الحكومية لقاء سداد قيمة القرض مع فوائد خلال مدة محددة حيث يطلق عليه بالقرض الوطني ، ويمكن تلخيص ابرز مكونات واشكال الدين العام الداخلي بما يأتي:

1- حوالات الخزينة : هي قيم مالية قصيرة الاجل ممكنة للتداول تصدرها وزارة المالية لأجل (أقل من سنة)، اذ تعد من اهم القروض فهي اوراق مالية يقوم بشرائها الجهاز المصرفي وبعض المؤسسات المالية الاخرى، بينما لا يقبل على شرائها الافراد بسبب انخفاض سعر الفائدة وقصر مدتها ، وغالباً ما يكون هذا القرض لتغطية العجز في الموازنة العامة اذا لم تكن الظروف مؤاتية لإصدار القرض طويل الأجل ، كما أن السبب الرئيس لإصدار حوالات الخزينة هو عدم التوافق الزمني بين إيرادات الدولة ونفقاتها (جواد، وآخرون، 2009:16) .

2- السندات الحكومية : هي اوراق مالية تلجأ اليها الحكومة كأداة دين متوسطة وطويلة الاجل لتعزيز جانب السيولة لديها، ومن ثم استثمارها ضمن القنوات المخطط لها. وبذلك تسهم السندات في توفير الأموال ولمدد زمنية محددة تتناسب مع المدة الزمنية التي تغطي حاجتها، وتسمى تلك التي تصدر بمعايير محددة بالسندات السهمية، وغالباً ما تستخدمها الحكومة لتمويل العجز بالموازنة بينما يستعملها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد وتنشيط الاقتصاد القومي (النعيمي، وآخرون، 2009:198)

3- سندات الخزينة: هي عبارة عن سندات مالية (شيك) للحصول على تدفق نقدي اي هي صكوك (دين) تلجأ اليها الدولة في حالة عدم توفر السيولة النقدية عند الحاجة، لغرض الحصول على التمويل أو اعادة تمويل سندات الحكومة المستحقة، وغالباً ما تطرح الدولة سندات داخلية للجهة المقرضة عن طريق المزاد العلني في السوق المالية .

4- سندات بالعملة الأجنبية: هي الشكل الاخر من السندات الحكومية التي تلجأ الى اصدارها في حال الموارد المحلية غير كافية لتلبية احتياجاتها المالية .

وتعد السندات الحكومية عادة خالية من المخاطر وذلك بسبب قدرة الحكومة على الدفع عبر زيادة الضرائب او طبع عملات اضافية لسداد هذه السندات عند تاريخ الاستحقاق، وتعد السندات مصدراً من مصادر التمويل طويل الأجل ويجري تداولها في اسواق راس المال وعلى المقترض تسديد دفعات دورية من الفائدة اضافة الى المحافظة على تسديد القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق (عبد الرحمن، وآخرون، 2013:239)

#### ثانياً مبررات اللجوء الى الدين العام Justifications for resorting to public debt

ترجع ازمة الديون العامة التي تعاني منها الحكومات الى استمرار لجوء تلك الحكومات الى الاستدانة وخصوصاً الاقتراض من الخارج لتمويل العجز في ميزان مدفوعاتها، وتعود اسباب الازمات الى اسباب داخلية تعاني منها معظم الدول النامية واسباب خارجية سببها الركود الاقتصادي الذي احاط بالدول الرأسمالية وأنعكس بشكل كبير على اقتصادات الدول النامية نظراً لامتداد مدة الركود والازمات المالية التي عصفت باقتصادات الدول المتقدمة، وتتلخص اهم اسباب مديونية معظم الدول النامية الى ما يأتي (شاهين ، 2012:34) (أبو حصيرة، 2015:43):

1. ارتفاع اسعار الفائدة: ان الارتفاع الذي يحدث في اسعار الفائدة في الاسواق المالية الدولية يؤدي الى زيادة المديونية، حيث إنَّ الفوائد في البلدان النامية تجاوزت قيمة التمويل واصبح بند خدمة الدين يشكل نسبة كبيرة من الموازنة العامة لمعظم الدول النامية .
  2. تهريب رؤوس الاموال الى الخارج: انتشرت هذه الظاهرة الخطرة في اغلب البلدان النامية المتمثلة بهروب رؤوس الاموال الى الخارج ، مما اثر سلباً على الاوضاع الاقتصادية في البلدان النامية ،اذ يقوم الافراد والشركات بتحويل اموالهم الى الخارج وبطرق غير قانونية في حين أنَّ الاقتصاد الوطني بأمس الحاجة الى هذه الأموال
  3. عجز ميزان المدفوعات: إنَّ العجز المتزايد في موازين المدفوعات يعود الى تراجع الإيرادات امام النفقات، الامر الذي أدى الى انخفاض رأس المال نتيجة زيادة الدين والاقتراض من الخارج.
  4. الزيادة في الاستثمارات من اجل عملية التنمية: من المعروف أن الاستثمارات تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة جداً، وتتطلب تكنولوجيا عالية، مما ادى الى زيادة الاقتراض من الخارج من اجل شراء الآلات والمعدات الاستثمارية، وشراء براءات الاختراع والتعاقد مع الاشخاص الاجانب ذوي الخبرات .
  5. الفساد الاداري في الجهاز الحكومي: تعد هذه الظاهرة من اخطر الظواهر التي لا تؤثر في زيادة الدين العام فحسب وإنما تؤثر سلباً على جميع مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
  6. شروط التبادل التجاري الدولي: أي إنَّ القدرة الشرائية لصادرات البلدان النامية منخفضة مقارنة مع الاستيرادات المتأتية من البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث لازالت تعاني من العجز واصبحت السمة الغالبة على التبادل التجاري للبلدان النامية.
- فضلا عن العديد من الاسباب الاخرى التي تؤدي الى التوسع في الاقتراض، منها تقلبات اسعار النفط وضآلة المدخرات الوطنية، فضلاً عن الزيادة في عدد السكان وغيرها. وقد لجأت الحكومة العراقية قبل عام 2003 الى الدين العام عن طريق اصدار الحوالات بسعر فائدة محدد وبيعها الى البنك المركزي ، وبعد صدور قانون البنك المركزي رقم 25 لسنة 2004 دخلت المصارف التجارية في عملية تقديم العطاءات في المزاد، وعدم أحقية البنك المركزي بشراء حوالات الخزينة الا في السوق الثانوية، وبيعه للمصارف التجارية بعدّه الوكيل الرسمي للحكومة ، ووفقاً لتعليمات وزارة المالية، وتحقیقاً لمبدأ المشاركة مع القطاع الخاص وتجميع المدخرات اصبحت حوالات الخزينة تدار بالمزايدة العلنية، وبذلك يجري التأثير على السيولة المصرفية الفائضة والتأثير بأسعار الفائدة القصيرة الاجل (محمد، واخرون، 2020:88) .

### ثالثاً : مصادر الدين العام الداخلي Sources of internal public debt

هناك مصادر عدة يمكن ان تلجأ اليها الدولة لتمويل الدين العام الداخلي منها

- 1- الاقتراض من الجمهور: تلجأ الحكومة الى الاقتراض من الجمهور لتمويل العجز في الموازنة السنوية ببيع السندات الحكومية الى الجمهور، مما يؤدي الى انخفاض الودائع المصرفية نتيجة لانخفاض مدخراته لكنها سوف تزداد عند تسلم الجمهور الفوائد من الحكومة، وعند تسديد سندات الجمهور سواء من ودائعهم المصرفية او من الارصدة النقدية لا يؤدي الى زيادة عرض النقد لأنه سبق و سُجبت هذه المدخرات لذلك هذه العملية لا تؤدي الى خلق عرض نقدي جديد .
- 2- الاقتراض من القطاع المصرفي: يتمثل بالاقتراض من المصارف التجارية لسد العجز في الموازنة الحكومية ويتحدد بحجم الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف، فعند وجود فائض في الاحتياطيات فإن الاقتراض سوف يؤدي زيادة في عرض

النقد، ولكن في حالة الاقتراض من الموجودات المالية لدى المصارف فذلك لا يؤدي الى زيادة ملموسة في عرض النقد لأنه سوف يقلل من حرية المشروعات في الحصول على الائتمان (سعود، 2010:33).

3- الاقتراض من البنك المركزي: توجد طريقتان للاقتراض من البنك المركزي، الطريقة المباشرة تدعى السحب على المكشوف والطريقة غير المباشرة بيع السندات الحكومية، ففي حال قيام الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي و أنفاق الاموال المقترضة سيؤدي ذلك الى زيادة دخول الافراد، ثم زيادة الايداعات النقدية لدى المصارف التجارية، مما يؤدي الى زيادة الاحتياطيات النقدية ومن ثم زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي بأسعار فائدة منخفضة ومن ثم زيادة عرض النقد أما الطريقة غير المباشرة للاقتراض فتمثل في لجوء الحكومة سواء عن طريق البنك المركزي او المصارف التجارية او الجمهور بإصدار السندات قصيرة او طويلة الأجل (شلال، 2020:4)

#### رابعاً : مؤشرات الدين العام Public debt indicators

هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن عن طريق التوصل الى حجم الدين الداخلي من اجل تحديد الموقف المالي للحكومة، ويمكن تلخيصها بما يأتي: (النجفي، 2002:104)، (محمد، 2021:26)

1. مؤشر الدين إلى الصادرات: وهو مؤشر المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى صادرات البلد من سلع وخدمات وقد يعدُّ مؤشر استدامة، حيث إن ارتفاع المؤشر يدل على أن الديون أصبحت اكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة، أي إنَّ البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين. ويمكن قياسه بالآتي:

$$\text{نسبة الدين الى الصادرات} = \frac{\text{اجمالي الدين العام}}{\text{الصادرات}} \times 100$$

2. مؤشر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي اذ يعكس نسبة الموارد الإجمالية المتاحة لخدمة الديون، عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى الصادرات، فإذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج ويمكن أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات مرتفعة، بينما نسبة الدين إلى الناتج المحلي منخفضة. ويمكن قياسه بالقانون الآتي:

$$\text{نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{اجمالي الدين العام}}{GDP} \times 100$$

3. مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات: يعد من أهم المؤشرات لأنه يقيس نسبة الصادرات إلى خدمة الدين ويساعد على معرفة هشاشة خدمة الدين في حالة الانخفاض غير المتوقع للصادرات كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية. إن مستوى الاستدامة لهذا المؤشر يتحدد بسعر الفائدة وكذلك بمدة آجال المديونية، حيث إن ارتفاع نسبة الديون القصيرة تؤدي الى هشاشة خدمة الديون ويمكن قياسه كالآتي:

$$\text{نسبة خدمة الدين إلى الصادرات} = \frac{\text{خدمة اجمالي الدين العام}}{\text{الصادرات}} \times 100$$

#### المطلب الثاني / اسعار الفائدة

#### أولاً : مفهوم اسعار الفائدة The concept of interest rates

تعددت الآراء والمفاهيم عن اسعار الفائدة، إذ تُعرَّف لغويًا بأنها العائد الذي يحصل عليه مقدم الخدمة بما يزيد عن قيمة الخدمة التي يقدمها لجهة معينة وبالشروط المتفق عليها بين الطرفين (حسين، 2008: 2)، أما البنك المركزي فعرف سعر الفائدة بأنها السعر الذي تحدد بموجبه الاسعار في السوق الاولي والثانوي، حيث يعتمد البنك المركزي هذا السعر للحفاظ

على ثبات المستوى العام للأسعار عن طريق السياسة النقدية التي تسعى الى تحقيق الاستقرار والمحافظة على سيولة المصرف بمستوى ملائم مع سعر البنك، في حين عرفته مجموعة من المصارف التجارية بأنه مبلغ معين من المال يجري الاتفاق عليه بين طرفين، الطرف الذي يُقرض المال يحصل على الفائدة بينما يقوم المُقرض بدفع مبلغ الدين فضلاً عن الفائدة في نهاية المدة المحددة (المعموري، 2015:20). وهناك مفهومين اساسيين لسعر الفائدة : الاول سعر الفائدة الاسمي (Nominal Interest Rate) هو الذي يعلن من قبل السلطات النقدية والمصارف والأخر هو سعر الفائدة الحقيقي ( Real Interest Rate) الذي يمثل القوة الشرائية لتكلفة الاقتراض و التي يعبر عنها بخصم معدل التضخم من سعر الفائدة السائد ويحسب على اساس التغير في مستوى الاسعار ( Bodie et al. ,1999,129 ). ويعد التمييز بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي امر غاية الاهمية لأن ما يؤثر في قرارات المدنين والدائنين هو سعر الفائدة الحقيقي من الاستثمار والاقتراض والتكلفة الحقيقية للاقتراض ،فيما يتعلق بالمدنين عندما يمر الاقتصاد بفترات يكون فيها سعر الفائدة مرتفعاً في الاسواق ،بينما يعد منخفضاً اذا اخذت نسبة التضخم في الاعتبار .

إن مفهوم القوة الشرائية للنقود الذي يعد مقياساً للتغير الذي يطرأ على القيمة الحقيقية لمبلغ ما وقدرته على شراء السلع والخدمات ،كونه التغيرات التي قد تطرأ على مستوى الأسعار في اتجاه مواز يمكن استخدامه كمقياس مماثل يميز بين ما يحصل عليه المودع من فائدة وبين القدرة الحقيقية لتلك الفائدة التي سيحصل عليها مستقبلاً وهذا المقياس هو سعر الفائدة الحقيقي الذي عرفه فيشر ( عطية، 2008:136) . وتبرز اهمية اسعار الفائدة بتأثيرها المهم في الاقتصاد ، حيث تعد من اهم المؤشرات التي تستخدم في تحليل الاقتصاد الكلي ،فضلاً عن تأثيرها في النشاط الاقتصادي عبر السياسة النقدية .فارتفاع الفائدة يحد من امكانيات بعض الافراد لأنها تؤدي الى زيادة كلفة التمويل بينما قد يكون هذا الارتفاع مشجعاً لإفراد آخرين يهتمون بتحقيق دخل اعلى بالادخار المالي . ويتضح من اهمية اسعار الفائدة بأن لها وظائف مهمة في الاقتصاد يمكن ذكر اهمها : (Ross,1999:193) .

- 1- تعد أسعار الفائدة من الضروريات التي تساعد في حماية مدخرات الافراد وتوجيهها نحو الاستثمارات المالية لتحقيق النمو الاقتصادي .
- 2- تعد أسعار الفائدة من الأدوات المهمة التي تعمل على تقنين كمية عرض الائتمان المتوفر وكذلك تحديد الأموال المخصصة للمشاريع الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة.
- 3- تساعد أسعار الفائدة الدولة في تنفيذ السياسة النقدية عن طريق تأثيرها في حجم الاستثمار والادخار .
- 4- تساعد في توجيه اقتصاد الدولة بناءً على السياسة المخطط لها ووفق الحالة الاقتصادية السائدة
- 5- تعمل على تحقيق الموازنة بين العرض والطلب .

### ثانياً:العوامل المؤثرة في اسعار الفائدة Factors that Influence on Interest Rate

ينظر لأسعار الفائدة على أنها تكلفة استخدام المدخرات والأموال من قبل طالبي التمويل سواء من قبل القطاع الخاص بهدف زيادة التوسع في الاستثمار أو القطاع الحكومي بهدف تغطية العجز بالموازنة العامة او من قبل المجتمع بهدف الانفاق الاستهلاكي، لذلك توجد العديد من العوامل المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة (عبد الرحمن، 2020:115) وتتقسم تلك العوامل على نوعين ،اذ يتمثل الاول في العوامل غير المباشرة والتي تبلورت في نظريات عدة حاولت أن تقسّر تحركات سعر الفائدة ،واهم تلك النظريات هي ما يأتي : (هندي، 1999:200-258 )



- أ- نظرية التوقعات Expectations: تؤكد هذه النظرية على العلاقة بين تاريخ الإستحقاق ومعدل الفائدة والتي تحدد على ضوء توقعات العاملين في السوق، حيث تكون العلاقة طردية إذا كانت التوقعات تشير الى ارتفاع مضطرد في الأسعار .
- ب- نظرية تفضيل السيولة Preference Liquidity تنص هذه النظرية على أن المستثمرين يفضلون الاوراق المالية التي يسهل تحويلها الى نقد والتي عادة ما تكون اوراق مالية قصيرة الاجل ،وتفترض هذه النظرية وجود علاقة طردية بين معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق فاذا كان الهدف من الاستثمار تحقيق عائد مرتفع سوف توجه الموارد المتاحة الى استثمارات طويلة الاجل .
- ت- نظرية تجزئة السوق market segmented: تؤكد النظرية على عدم وجود علاقة بين الاوراق المالية القصيرة والطويلة الاجل ،فالسوق يحدد العائد وفقا لقانون العرض والطلب ،اذ إنه ليس هناك علاقة بين العائد وتاريخ الاستحقاق ( Jessup,171:1980). اما الثانية فهي العوامل المباشر Factors Direct والتي تنطلق من الظروف الاقتصادية المحددة لعمليات الادخار والاستثمار ، وتتمثل تلك العوامل بالاتي :

(1) السياسة النقدية Monetary Policy : يؤثر عرض النقد والودائع تحت الطلب بشكل واضح في مستوى النشاط الاقتصادي وفي نسبة التضخم مثلما تؤثر السلطة النقدية في حجم عرض النقد وفي سرعة تداوله ، حيث إن زيادة عرض النقد تؤدي الى انخفاض مستوى اسعار الفائدة والذي قد يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم المتوقع والعكس صحيح .

(2) السياسة المالية Fiscal Policy :إن زيادة حجم النفقات العامة على الإيرادات العامة المتحققة للحكومة يؤدي الى زيادة حجم الدين العام ، لأن الفارق يمول اما بالدين العام المتداول او بالاقتراض المباشر من المصارف ،وعليه كلما ارتفع حجم الدين كلما ارتفعت اسعار الفائدة .مستوى النشاط الاقتصادي Economic Activity Level : يتفاعل مستوى النشاط الاقتصادي مع هيكل سعر الفائدة ، حيث إن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي يؤدي الى زيادة الطلب على الأموال ومن ثم زيادة معدلات اسعار الفائدة لاسيما اذا رافقه ارتفاع معدلات التضخم والعكس صحيح في حالة الركود

### ثالثاً: اسعار الفائدة والودائع المصرفية Interest rates and bank deposits

تتميز المصارف التجارية عن باقي المؤسسات غير المصرفية بقبولها الودائع على الرغم من تباين حجم الودائع وتاريخ استحقاقها ،اذ تعد الوديعة المصرفية اهم مصادر التمويل للمصارف ، فضلا عن اهمية تأثيرها في هيكل التمويل الكلي للاقتصاد (Allen&etal,2014:1). لذلك شهدت المصارف التجارية في الآونة الأخيرة منافسة قوية في سوق الإيداع ،اذ وصل معدل اسعار الفائدة لودائع الاجل التي تقدمها المصارف العالمية الى ما يقارب 6% في حين كانت قبل بضع سنوات لا تتجاوز 3% ، وان هذا يعد خيراً مفرحاً لإصحاب الودائع الا إنه يزيد من التكلفة النسبية للأموال ومن ثم ارتفاع تكلفة الاقتراض ( Edey,2010:1) .

### رابعاً : الاستراتيجية السعرية لجذب الودائع Price strategy to attract deposits

تعد الودائع المصرفية العنصر الأساس الذي يوضح طبيعة العمل المصرفي في الحياة الاقتصادية ، فقدره إدارة المصرف على جذب الودائع من الافراد والمؤسسات هو مقياس لقبول المصرف من قبل المجتمع (2013:397) Rose&Hudgins، ، لذلك تلجأ بعض المصارف الى تعديل هيكل اسعار الفائدة كجزء من استراتيجيتها السعرية (الفروقات السعرية بين الفوائد المدينة والدائنة ) لتكون قادرة على مواجهة المنافسة السعرية او استحداث ميزات إبداعية

جديدة، كالميزة التأمينية وربط العائد على الودائع بأرباح المصرف بهدف جذب وودائع جديدة (أبو سمرة، 2007:91). وتتعتمد تلك الاستراتيجية على منح فوائد مرتفعة لمختلف الودائع عدا الودائع تحت الطلب قياساً بالمصارف الأخرى (الشمري، 2009:353). وبذلك يتعين على المصارف التجارية ان تأخذ بنظر الاعتبار عوامل عدة لتحديد سعر الفائدة متمثلة ظروف الاقتصاد الكلي، مقدار الضرائب المفروضة على النشاط المصرفي، نسبة الموجودات المصرفية الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن الخصائص المصرفية السائدة، (Kunt & Huizinga, 1999:379).

إن المصارف العالمية عامة والأمريكية خاصة تستخدم طرقاً ملتوية لجذب الودائع بالمنافسة السعرية حيث يجري فتح حسابين للزبون أحدهما جاري والآخر توفير ومن ثم تصفر الحساب الجاري للزبون في نهاية اليوم بعد تحويل التمويل الكافي للشيكات الممكنة الدفع ليحول المتبقي الى حساب التوفير يوميا، ومن ثم دفع وفورات أسعار فائدة وفق شروط تنافسية دون قيود، بينما تعمل مصارف أخرى على دفع أسعار فائدة متدرجة لتزيد من حجم الإيداع، وتعرف هذه العملية بحسابات المبادلة، إذ إن الأساس المنطقي هو تحفيز الأفراد لدمج الحسابات وحث المودعين على تقليل سحباتهم للحصول على عوائد أعلى ودفع رسومات أقل (MacDonald & Koch, 2015:2).

#### خامساً: الإستراتيجية الائتمانية للمصارف التجارية : Credit strategy in commercial banks

تعد القروض أهم أنواع الائتمانات المصرفية، وذلك لتأثيرها الكبير في ديمومة عمل المصرف ومساعدته في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها في الأجل البعيد، والتي تعد في الوقت ذاته من أقل الموجودات المتداولة سيولة، لأنه يصعب تحويلها الى سيولة قبل موعد استحقاقها، فعلى سبيل المثال لو اعطى المصرف قرضاً لمدة سنة واحدة، فالمصرف لا يحصل على إجمالي مبلغ القرض الأبعد انتهاء المدة (Mishkin, 2007:223). وبذلك يمكن تعريف القروض بأنها سلسلة من الأنشطة المصرفية الواضحة نسبياً والتي تسعى الى منح القرض ومن ثم النجاح في استرداد ذلك القرض (Altman, 1980). ويعرف الائتمان بأنه علاقة اقتصادية بين طرفين دائن ومدين يقوم بموجبها الدائن بتسليم المال الى المدين بشرط اعادتها بعد مدة محددة مقابل فائدة متفق عليها بين الطرفين (علي، 2015:22)، بينما عرفها فارس وآخرون بأنها عملية تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة من قبل المصرف على ان يتعهد المقترض بسداد مبلغ القرض مع الفوائد والمصاريف والعمولات المترتبة عليه دفعة واحدة او عدة دفعات بتاريخ محدد مقابل ضمانات تساعد المصرف على استرداد في حالة عدم السداد او امتناع المقترض عن الوفاء بالتزاماته (فارس، وآخرون، 2018:123).

ويعتمد النشاط الائتماني في المصارف التجارية على القروض قصيرة الأجل، إلا إن هذه القروض قد تتحول بحكم تجديدها إلى قروض متوسطة الأجل، ولهذا فمن الطبيعي أن تتجه المصارف التجارية الى القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، إذ تسعى هذه المصارف إلى تحقيق الأهداف المصرفية المتمثلة بالأمان والربحية والسيولة والضمان، فضلاً عن الانتشار، لذلك تبرز أهمية السياسة الائتمانية والتي تعد إحدى ادوات السياسة النقدية، حيث تحكم الأخيرة اعتبارات عدة أهمها: (عطية، 2008:139)

1. المحافظة على سلامة التوظيف والاستخدام الامثل للأموال.
2. الالتزام بالسياسة العامة للدولة والتقييد بسياسة البنك المركزي.
3. تشجيع ودعم القطاع المصرفي وتطويره.

## المبحث الثالث

## الجانب التطبيقي

## المطلب الاول / تحليل متغيرات البحث

## اولاً : الدين العام الداخلي في العراق

إنَّ الاعتماد الشديد لاقتصاد العراق على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق العام أنتج عنه تشوه في الهيكل الانتاجي للقطاعات الاقتصادية خلال العقود الماضية، لاسيما بعد عام 2003، إذ أصبح القطاع النفطي يشكل 43% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 92% من إيرادات الحكومة المركزية وما يقارب 99% من الصادرات لعام 2014، مما يعكس الاعتماد شبه الكامل لاقتصاد العراق على القطاع النفطي وتبعيته لتقلبات سوق النفط العالمية والتقلبات الاقتصادية التي تمر بها.

إنَّ حالة العراق تقدم مثالا عن طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية المسببة لنشوء تأثيرات سلبية للإيرادات النفطية وتحول العراق خلال مدة قصيرة من دولة ذات فوائض مالية الى دولة مدينة تواجه الضغوط التي ولدها عجز الموازنة الناجم عن انخفاض اسعار النفط وتمويل العمليات العسكرية لمواجهة الإرهاب (عداي، 2016:2). إذ أحدثت الضربة التي تعرضت لها البلاد المتمثلة بغزو تنظيم داعش الإرهابي وتراجع أسعار النفط آثاراً مدمرة على الاقتصاد العراقي، ولتلبية الاحتياجات المتزايدة، اضطرت الحكومة إلى تقليص الإنفاق الاستثماري واللجوء إلى الاقتراض لتمويل النفقات الجارية المتمثلة بالأجور والإعانات ونظام الرعاية الاجتماعية، وتجدر الإشارة الى ان الدين العام الداخلي في العراق اخذ بالتزايد بشكل كبير منذ عام 2014، إذ تعدُّ اذونات الخزنة التي يشتريها مصرفي الرافدين والرشيد وتباع الى البنك المركزي احدى اهم الادوات التي ساعدت في زيادة الدين العام الداخلي، مما رفع من نسبة الديون قصيرة الاجل ذات معدلات الفائدة الفعلية التي تصل الى (2.6%) والتي تتناسب ورغبة الحكومة بتقليص تكاليف الدين العام الداخلي.

إنَّ هذه الاستراتيجية قد تكون فعالة على المدى القصير، الا إنَّ تكاليف إعادة التمويل ستكون عالية اذا جرى اتباع هذه الاستراتيجية على المدى البعيد، لذا يتطلب من الحكومة ان تقوم بإصدار سندات ذات اجال استحقاق متوسطة وطويلة الاجل للسيطرة على مخاطر إعادة التمويل من جانب وتنويع ادوات الدين وتعزيز أسواق السندات الحكومية من جانب اخر (Ministry Finance Iraq,p11).

يمثل الاقتراض الداخلي لعام 2015 بداية مرحلة جديدة في عمل البنك المركزي والادارة المالية والاقتصادية العامة، وهي مرحلة قد تطول وتؤدي الى تفاقم الآثار السلبية مع بطء استجابة الإيرادات العامة، كما أنه لابد من الإشارة الى أن عمل الحكومة والبنك المركزي وتدخلهما في السوق المالية ينحرف عن الكفاءة ويسبب اضراراً في حال لم تبدي المؤسسات المعنية استعدادها للمواكبة على مدار اليوم والساعة بإجراءات واضحة (الطبيجلي، 2018:5-4). وقد ركزت إدارة الدين لعامي 2015-2016 بشكل حصري على إيجاد مصادر تمويل داخلية وخارجية لتمويل العجز المالي الكبير الذي بلغ (12.3%) و (13.81%) من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2015-2016 على التوالي، ويمكن القول إنَّ سبب هذا العجز هو انخفاض سعر النفط من (42.8) دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2016 الى ما دون (30) دولار في الاعوام اللاحقة، فضلاً عن الحرب على الإرهاب وما يرافقها من زيادة في النفقات العسكرية. ونتيجة لهذا الوضع اتخذت الحكومة إجراءات فورية لتقليص الإنفاق العام، وقد تم تقليص الإنفاق الحكومي من 48% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى (41%)

في عام 2016، ومع ذلك أجبر انخفاض أسعار النفط التي طال أمده واستنفاد السيولة المحلية في القطاع المصرفي الحكومة على اللجوء إلى العمليات نقدية غير المباشرة من قبل البنك المركزي، *Medium Term Debt Management Strategy*، ومع تقادم حجم الدين واجه البنك المركزي تعارضاً بين سعر الفائدة الموائم واهداف السياسة النقدية وكلفة نفقات الدين التي تحاول وزارة المالية تحجيمها. ويرتبط هذا التعارض مع بساطة او صعوبة تدوير الدين وتكاليف التدوير والتي يمكن تعريفها بمجموع مبالغ الفائدة على الإصدارات عند إطفاء الدين القديم بدين اخر جديد. ومع وجود دين حكومي كبير يتأثر سوق المال بتدخل جهتين: الجهة الأولى تمثل السلطة المالية التي تتزاول سياسة الدين الحكومي والأخرى السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي الذي يلتزم بتحقيق اهداف السياسة النقدية. وقد تتلشى خطوط التخصص وتقسيم العمل التي يعبر عنها استقلال البنك المركزي نتيجة الضغوط السياسية والاجتماعية لانحسار المورد النفطي، اما في الوضع الاعتيادي فهناك فصل واستقلال في وظائف ومسؤوليات واهداف كل من الجهتين، النقدية والمالية، فمن الطبيعي أن الأزمات الحادة تغير البيئة السياسية لعمل اجهزة الدولة لتهيمن المالية العامة على الصيرفة المركزية. ويقصد بالهيمنة المالية العمليات المرتبطة بالموازنة العامة متمثلة بالإفناق الحكومي وكيفية تمويله والعجز والمخاطر الناجمة عن الدين السيادي وحالات عدم التأكد بمستقبل سعر الفائدة التي تجعل البنك المركزي مقيداً في سياساته اتجاه المصارف والأسواق المالية والائتمان (محمد، 2020:43). والجدول (1) يبين حجم الدين العام الداخلي للمدة 2004-2020.

الجدول (1) اجمالي الدين العام الداخلي في العراق 2004-2020 (مليون دينار)

السنة	قيمة الدين العام الداخلي	السنة	قيمة الدين العام الداخلي
2004	6.061.688	2013	4.255.549
2005	6.593.960	2014	9.520.019
2006	5.645.390	2015	32.142.805
2007	5.193.705	2016	47.362.251
2008	4.455.569	2017	47.678.796
2009	8.434.049	2018	41.822.918
2010	9.180.608	2019	38.331.548
2011	7.446.859	2020/11/30	60.246.559
2012	6.547.519		

المصدر: النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي

يتولى البنك المركزي العراقي الإجراءات اللازمة لإدارة الدين الحكومي وكذلك الحال في كثير من الدول فهو الذي يعقد الميزانيات ويقوم بالتسويات، و بذلك يقوم البنك المركزي بالتنسيق بين السياسة النقدية وسياسة الدين الداخلي خاصة عندما يكون البنك المركزي هو المستشار المالي الفعلي للحكومة بحيث لا يصدم بقرارات تبنتها السلطة المالية باستشارة جهة اخرى، وعند اتجاه إدارة الدين العام إلى المدى البعيد في التمويل يستطيع البنك المركزي العمل بحرية أكبر طالما يهتم بالسيطرة على سعر الفائدة للأمد القصير (علي، 2015:6-7).

ثانياً : أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في العراق

إن العلاقة بين الدخل والطلب على النقود غير ثابتة في ظل التقلبات السعرية مما يجعلها غير متوافقة، وذلك لان توقعات التضخم تعمل على تقليل الطلب على النقود مما يجعل أسعار الفائدة يعترتها بعضاً من الغموض، كما إن تحديد

أسعار الفائدة بحاجة الى اتباع سياسة تشجيع الادخار وتوجيه الموارد بما ينسجم واهداف التنمية الاقتصادية والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وتحديد الأسعار المدينة والدائنة.

إن هيكल اسعار الفائدة لدى البنك المركزي العراقي ما قبل 2004 يتسم بالجمود على الرغم من ان سعر الفائدة يمثل أداة مهمة للتأثير في النشاط الاقتصادي إذ تستخدمه العديد من الدول عندما تواجه صعوبة في تحريك سعر الصرف، وعندما تجد إمكانية التحكم في الاداتين معا فإنها تستخدم أسعار الفائدة للتحكم في سعر الصرف كما لجأت الولايات المتحدة الامريكية الى اتباع هذه السياسة لمدة طويلة، الا إن العراق اتبع التحديد الإداري لأسعار الفائدة دون ان يكون هنالك تأثير لقوى العرض والطلب على الأموال المعدة للإقراض (الغالبى، 2002:135). كما أن البنك المركزي العراقي استخدم سعر الفائدة كأداة لجذب الودائع الادخارية فضلا عن إعطاء حرية للمصارف في تحديد سعر الفائدة وممارسة نشاط التحويل الخارجي بهدف زيادة قدرتها الإبداعية والائتمانية، فضلا عن اتباع القاعدة الأكثر واقعية في استهداف عرض النقد، والتي تعد منهجاً لكثير من البنوك المركزية في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وهي قاعدة معدل الفائدة القصير الاجل على القروض ما بين المصارف في مجال صنعها للسياسة النقدية قصيرة الأجل وبناء سياسة طويلة الاجل بالتركيز على المتغير الاهم اقتصادياً وهو الاستقرار السعري طويل الاجل (Griffiths & Stuart, 389: 2004). ويمكن توضيح تطور أسعار الفائدة في العراق للمدة 2004-2020 من الجدول (2).

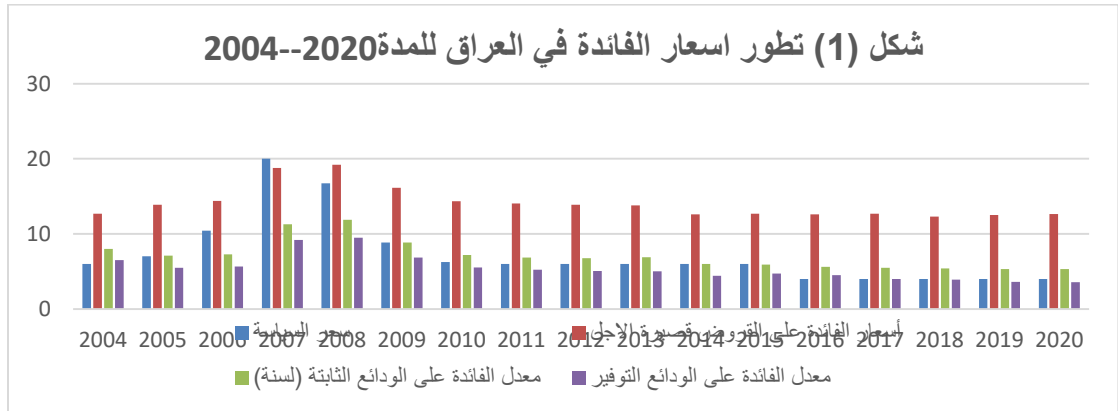
جدول (2) أسعار الفائدة في العراق للمدة (2004-2020)

السنة	سعر السياسة	أسعار الفائدة على القروض قصيرة الاجل	معدل الفائدة على الودائع الثابتة (سنة واحدة)	معدل الفائدة على الودائع التوفير
2004	6	12.7	8	6.5
2005	7	13.9	7.1	5.5
2006	10.42	14.38	7.27	5.66
2007	20	18.78	11.30	9.18
2008	16.75	19.22	11.88	9.47
2009	8.83	16.16	8.83	6.84
2010	6.25	14.35	7.17	5.52
2011	6	14.03	6.84	5.24
2012	6	13.87	6.78	5.07
2013	6	13.8	6.9	5.0
2014	6	12.6	6	4.4
2015	6	12.7	5.9	4.7
2016	4	12.6	5.6	4.5
2017	4	12.7	5.5	4.0
2018	4	12.3	5.4	3.9
2019	4	12.5	5.3	3.6
2020	4	12.63	5.30	3.58

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية متفرقة للمدة من 2004-2020.

نلاحظ من تحليل بيانات الجدول (2) أن أسعار الفائدة المحددة من قبل السلطة النقدية أخذت بالارتفاع التدريجي والتي تراوحت ما بين (6%) في عام 2004 و(16.75%) في عام 2008 لتصل الى اعلى مستوى لها (20%) في عام 2007 ثم أخذت بالانخفاض التدريجي ما بعد عام 2007 لتصل الى (4%) في عام 2020 ، اما بالنسبة لأسعار الفائدة المدينة على ودائع التوفير فتراوحت بين (3.6% - 9.47%) خلال المدة 2004- 2020، اما بالنسبة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة سنة واحدة فقد كانت تتراوح بين (5.3% - 11.88%) خلال المدة ذاتها، اما فيما يخص أسعار الفائدة الدائنة فقد كانت تتراوح ما بين (12.3% - 19.22%) للمدة 2004- 2020 ويمكن تشخيص المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بانها مشكلة عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في العراق ما بعد 2014 وانخفاض أسعار النفط والتي تسببت بمشكلة سيولة كبيرة تعاني منها الحكومة المركزية وكذلك الجهاز المصرفي ولاسيما الودائع الثابتة والتي لم تأخذ تأثيرها للاستثمار لأسباب كثيرة ومعقدة كانت اختلالات مالية ام نقدية أهمها اختلالات الهيكله التي يعاني منها الاقتصاد العراقي فضلا عن عدم توفر أسواق مالية ونقدية متطورة.

إنّ الفوائد على القروض الداخلية تحدد تبعاً لكل عملية مزاد يقوم بها البنك المركزي العراقي وفق آلية تقضي بأن وزارة المالية تعمل على شراء الاصدارية النقدية حسب السيولة المتوفرة بسعر فائدة اقل وهذا يعني أنّ المصارف العراقية سواء كانت حكومية او خاصة ستتنافس فيما بينها لتقديم أكبر قدر من الائتمان بصورة حوالة وبأقل سعر فائدة ممكن، اما السندات فتصدر بسعر فائدة محدد يطبق على مبلغ القيمة الاسمية عند الاستحقاق وتكون الفائدة ممكنة للدفع بشكل نصف سنوي وتكون مستحقة الأداء خلال مدة تزيد على السنة الواحدة. ويمكن بيان تذبذب اسعار الفائدة من الشكل البياني (1)



المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (2)

### المطلب الثاني / اختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث أهم ما توصلت إليه الباحثة بتحليل علاقات الانحدار والارتباط لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات وذلك باستعمال عدد من الأساليب كارتباط Pearson لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات التي لها توزيع طبيعي ، والانحدار الخطي البسيط ، فضلاً عن استعمال معامل التحديد ( $R^2$ ) الذي يبين مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغيرات تظراً على المتغير المعتمد ، وكذلك استعمال معامل الانحدار (Beta) ، وقيمة (F المحسوبة) لمعامل الانحدار لبيان معنويتها .

أولاً:- اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة

- ❖ الفرضية الرئيسية الأولى : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان للمصارف التجارية .
  - ❖ الفرضية الرئيسية الثانية : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع للمصارف التجارية .
- وتتفرع عنها أربع فرضيات فرعية وكما سيُبين :
- أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى :

**H<sub>0</sub>**: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان الاولي

**H<sub>1</sub>**: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان الاولي

يبين الجدول (3) وجود علاقة ارتباط عكسي متوسطة ما بين الدين العام الداخلي ومعدل أسعار الفائدة على الائتمان الاولي . إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.522) بمستوى المعنوية ( $\alpha = 0.032$ ) . وهذا يعني أنه كلما زادت قيمة الدين العام الداخلي ، كلما قلت أسعار الفائدة على الائتمان الاولي للمصارف التجارية . وبما أن نسبة المعنوية اقل من 5% فإن القرار نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة بين الدين العام الداخلي وسعر الفائدة على الائتمان الاولي .

جدول (3) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الدين العام الداخلي	سعر الفائدة على الائتمان الاولي	سعر الفائدة على الائتمان الثانوي	سعر الفائدة على الودائع
الدين العام الداخلي	1	-.522*	-.488*	-.641**
ارتباط Pearson				
Sig. (2-tailed)	17	0.032	0.047	0.006
		17	17	17

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية spss.v25.

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

**\*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).**

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

**H<sub>0</sub>**: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية الدين العام الداخلي سعر الفائدة على الائتمان الثانوي

**H<sub>1</sub>**: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية الدين العام الداخلي سعر الفائدة على الائتمان الثانوي.

يظهر الجدول (3) وجود علاقة ارتباط عكسية متوسطة ما بين الدين العام الداخلي سعر الفائدة على الائتمان الثانوي، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.488) بمستوى المعنوية ( $\alpha = 0.047$ ) وهذا يعني أنه كلما زادت قيمة الدين العام الداخلي

،كلما قلت أسعار الفائدة على الائتمان الثانوي للمصارف التجارية .وبما أن نسبة المعنوية اقل من 5% فإن القرار نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط بين الدين العام الداخلي وسعر الفائدة على الائتمان الثانوي .

### ج- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

$H_0$  : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية.  
 $H_1$  : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية.

يظهر الجدول (3) وجود علاقة ارتباط عكسي متوسطة بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية. إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.641) بمستوى المعنوية ( $\alpha = 0.006$ ) عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني أنه كلما زادت قيمة الدين العام الداخلي، كلما قلت أسعار الفائدة على الودائع المصرفية. لذا القرار نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية. وعلى مستوى الأبعاد كانت أقوى علاقة ارتباط عكسية بين كل من الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان الثانوي، إذ بلغت قيمة الارتباط (-0.488) ، في حين كانت أضعف علاقة ارتباط بين كل من الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية، إذ بلغت قيمة الارتباط بينهما (0.641). وعليه تستدل الباحثة بشكل عام على أن العلاقة بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة للمصارف هي علاقة متوسطة وعكسية، وهذا يعني كلما زادت قيمة الدين العام الداخلي انخفضت أسعار الفائدة على الائتمان الاولي والثانوي للمصارف التجارية ومن ثمَّ زيادة الائتمان الموجه للقطاع الخاص، أي إنَّ العلاقة عكسية بين الدين العام الداخلي والائتمان النقدي الموجه للقطاع الخاص، وهذا يفسر وجود حالة التراجع والتنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل الحصول على الموارد المالية. والسبب وراء ذلك هو ان القطاع الخاص العراقي لا يعاني من نقص السيولة بل عدم وجود فرص استثمارية مشجعة للدخول في استثمارات جديدة وهذا ما يطلق عليه بانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وهذا يدل على أنَّ السيولة النقدية لدى المصارف التجارية العراقية كبيرة بحيث تكفي لإقراض القطاع الحكومي القطاع الخاص معاً، وهذا ما كان ظاهراً في العلاقة العكسية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان .

### ثانياً:- اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي اسعار الفائدة للمصارف التجارية .

وتتفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية وكما سيُبين :

### أ- اختبار الفرضية الفرعية الاولى :

$H_0$  : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان الاولي  
 $H_1$  : يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان الاولي .  
ويبين الجدول (4) ادناه قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها .



## جدول (4) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الاولى

R <sup>2</sup>	F	أسعار الفائدة على الائتمان الاول				المتغير التابع
		قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	B	A	
.270	5.6	-2.369	4.84	-1.375	11.718	الدين العام الداخلي
					320.0	Sig.

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

## ويتبين من الجدول (4) ما يأتي:-

1- بلغ معامل انحدار قيمة الدين العام الداخلي على أسعار الفائدة للائتمان الاول (1.375) وهذا يعني أن أسعار الفائدة على الائتمان الاول ستخفص بمقدار (1.375) اذا زادت قيمة الدين العام بمقدار وحدة واحدة . علماً أن هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (5%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.369) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

2- بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية أنموذج الانحدار (5.6) ، وهي قيمة معنوية عند المستوى (5%) .  
3- بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (0.27) وهذا يعني أن الدين العام الداخلي فسر ما مقداره (0.27) من التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة للائتمان الاول ، أما النسبة المتبقية البالغة فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج. وعليه تستدل الباحثة من التحليل أعلاه عدم رفض الفرضية البديلة (H1) التي تدل على وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان الاول ، علماً أن معادلة الانحدار المقدره كانت حسب الاتي :  $Y = 11.718 - 1.375x$  .

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية .

H<sub>0</sub> : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان الثانوي  
H<sub>1</sub> : يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان الثانوي .  
الجدول ( 4 ) الاتي قيم معلمات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها .

## جدول (4) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

R <sup>2</sup>	F	أسعار الفائدة على الائتمان الثانوي				المتغير التابع  المتغير المستقل
		قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	b	A	
.238	4.6	- 2.167	4.84	1.288-	.42912	الدين العام الداخلي
					0.047	Sig.

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

ويتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

1- بلغ معامل انحدار قيمة الدين العام الداخلي على أسعار الفائدة للائتمان الثانوي (-1.288) وهذا يعني أن أسعار الفائدة على الائتمان الثانوي ستخفض بمقدار (1.288) اذا زادت قيمة الدين العام بمقدار وحدة واحدة . علماً أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (5%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.167) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

2- بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية نموذج الانحدار (4.6) ، وهي قيمة معنوية عند المستوى (5%) .

3- بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (.238) وهذا يعني أن الدين العام الداخلي يفسر ما مقداره (.238) من التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة للائتمان الثانوي ، أما النسبة المتبقية البالغة فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج. وعليه تستدل الباحثة من التحليل أنف الذكر عدم رفض الفرضية البديلة (H1) يدل على وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الائتمان الثانوي ، علماً أن معادلة الانحدار المقدره كانت حسب الآتي  $y=1.288- 12.429x$

ج- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

H<sub>0</sub> : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية

H<sub>1</sub> : يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية.

ويبين الجدول ( 5 ) الآتي قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها .

## جدول (5) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة .

R <sup>2</sup>	F	أسعار الفائدة على الودائع المصرفية				المتغير التابع
		قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	$\beta$	A	
.410	10.434	--	4.84	7.367-	8.444	الدين العام الداخلي
		3.230-				
					0.006	Sig.

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

- 4- بلغ معامل انحدار قيمة الدين العام الداخلي على أسعار الفائدة للانتمان الثانوي (-7.367) وهذا يعني أن أسعار الفائدة على الودائع المصرفية ستخف بمقدار (7.367) اذا زادت قيمة الدين العام بمقدار وحدة واحدة . علما أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-3.230) وهي قيمة معنوية عند المستويين المذكورين.
- 5- بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية أنموذج الانحدار (10.434) ، وهي قيمة غير معنوية عند المستوى (1%).
- د- بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (.410) وهذا يعني أن الدين العام الداخلي فسر ما مقداره (.238) من التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة للودائع المصرفية ، أما النسبة المتبقية البالغة فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في الانموذج. وعليه تستدل الباحثة من التحليل أنف الذكر عدم رفض الفرضية البديلة (H1) يدل على وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الدين العام الداخلي وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية ، علما أن معادلة الانحدار المقدره كانت حسب الاتي  $y=7.367-8.444x$

## المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

## أولاً : الاستنتاجات

جرى التوصل الى الاستنتاجات الآتية :

1. إن وجود العجز المالي للموازنة العراقية يؤدي الى زيادة الاقتراض (الدين الداخلي) من البنك المركزي العراقي كونه حلاً سريعاً لمعالجة العجز الحاصل نتيجة زيادة الانفاق العام بسبب زيادة نفقات الحرب على الإرهاب ما بعد 2013 وتراجع أسعار النفط فضلاً عن ازمة كورونا التي أدت الى تراجع القوة الشرائية للدينار العراقي مما ولد ضغطاً على قدرة الدولة للاستمرار بتمويل نفقاتها والتي كان من ضمنها نزوح 10% من السكان بسبب احداث داعش .
2. تزايد الدين العام الداخلي في العراق بشكل ملحوظ منذ عام 2014 ولغاية عام 2017 وذلك بفعل تراجع اسعار النفط عالمياً فضلاً عن زيادة النفقات العامة بسبب الحرب على داعش.
3. وتبعاً للفقرة السابقة فإن نسبة الدين الداخلي ارتفعت من 13% من اجمالي الدين العام الى لعام 2010 الى 33.6% من اجمالي الدين العام لعام 2015 ومازالت في زيادة مستمرة حيث بلغت 66.5 من اجمالي الدين العام لعام 2020 .
4. استمر الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص في العراق بالزيادة المستمرة خلال مدة الدراسة على الرغم من زيادة الاقتراض الداخلي خلال تلك السنوات ،وهذا يدل على أن المصارف التجارية العراقية تمتلك سيولة فائضة لم تتأثر بالاقتراض العام الداخلي.
5. إن أسعار الفائدة على الودائع المصرفية (الثابتة والتوفير) استمرت بالانخفاض وبشكل مستمر من عام 2009 ولغاية عام 2020 ،وان المصارف تعتمد على الودائع الثابتة والتوفير بما يعادل 21% وبالرغم من الانخفاض الكبير لجميع انواع الودائع منذ عام 2014 لم تسع المصارف الى رفع اسعار الفائدة لجذب الودائع بل عملت على تخفيض اسعار الفائدة لتقليل كلف التمويل نتيجة تردي الوضع السياسي والامني والصحي.
6. اظهرت نتائج التحليل المالي والاحصائي ان زيادة الدين العام الداخلي تؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة للقروض والودائع معاً ومن ثم زيادة حجم الائتمان وانخفاض حجم الودائع .

## ثانياً : التوصيات

الهدف الحقيقي لأي باحث عن طريق طرحه لمشكلة الدراسة هو تقديم الحلول والتوصيات التي تعزز نقاط القوة وتعالج المعوقات بعد الوقوف على أسبابها لذا توصلت الباحثة إلى جملة من التوصيات أهمها :

1. التأكيد على تحقيق الانضباط المالي للإنفاق العام كخطوة أولى لتقليص عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك بتحديد حجم الدعم والتوجه السليم لمحاربة الفساد في مؤسسات الدولة والهدر المالي.
2. تحسين مصادر الإيرادات العامة وتنويع الموارد الاقتصادية عبر ترك مبدأ الاقتصاد الريعي الاحادي الموارد وذلك بتفعيل القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية .
3. تحديد مسار الدين العام للسنوات القادمة وفق دراسة القروض الداخلية لغرض تحديد كلفتها والتوجه نحو الاستخدام الأمثل .
4. الاقتصار على الدين الداخلي متوسط المدى كونه الخيار الأنسب استراتيجياً بتوفير سيولة مالية من جهة وسد عجز الموازنة من جهة اخرى.

5. العمل على مراقبة تحركات أسعار الفائدة بشكل دوري وتحديد تأثيرها في عناصر الاستثمار المصرفي وخاصة الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي وتقليل الهامش بين الفائدة المدفوعة على الودائع والمقبوضة من المقترضين .  
المصادر العربية :

- 1) ابو حصيرة ،مازن، "الديون الخارجية واثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين" ،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة الجامعة الاسلامية ،غزة ،فلسطين،2015 .
- 2) أبو سمرة رانية خليل حسان ،" تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية دارة الخصوم"،رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية بغزة كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل2007.
- 3) الدوري، مؤيد عبد الرحمن، سلامة ،حسين محمد ،"اساسيات الادارة المالية"،دار اليا لالنشر والتوزيع ،(2013).
- 4) الشمري ، صادق راشد،"أدارة المصارف"الواقع والتطبيقات العملية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2009 .
- 5) الطبقلي ،احمد معن،"ديون العراق.. نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها"،سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2018
- 6) العلي،احمد ابراهيم،"سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي ،تشرين الأول،2015
- 7) المعموري، قاسم حميد ناصر،" اثار تغيرات سعر الفائدة والسيولة في اعادة بناء المحفظة الاستثمارية ،رسالة ماجستير،جامعة كربلاء، قسم العلوم المالية والمصرفية ،2015
- 8) النعيمي ،عدنان تاية ،التميمي،ارشاد فؤاد،"الادارة المالية المتقدمة " ، عمان الاردن ، 2008.
- 9) جواد، سمرعباس ،علي عباس فاضل،"سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية 2009
- 10) حسين، علي سلمان مال الله ،" دور سعر الفائدة وسعر الصرف الاجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية "، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ،2008
- 11)سعود،ضياءحسين،"تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة 2016-1990 ،مجلة كلية المأمون ،العدد 31، 2018.
- 12)شاهين،محمد اكرم،"أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي "، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الازهر، القاهرة ،مصر،2012.
- 13)شلال، عمار عبد الهادي ،"اثر الدين العام في التنمية الاقتصادية -العراق ، حالة دراسية من 2014-2006،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ،12، العدد، 28، 2020
- 14) عبد الحسين الغالبي، "سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ،2002.
- 15) عبد الرحمن، فرج عبدالله،"ثر تغيرات سعري الفائدة والصرف الأجنبي على الدين العام في مصر"، مجلة الادب الاقتصادي ،المجلد 21، العدد4، 2020.
- 16)عبيد، باسم خميس ،" تقدير أثر الدين العام الداخلي على الاساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2006 -2015 مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد9 ،العدد 19، 2017
- 17) عداي ، نور شدهان، " تحليل مسارات الدين العام للمدة 2014-2010"، وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ، بغداد، 2016.

- 18) عطية، مهدي، "أثر تغيرات سعر الفائدة في النشاط المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين (للسنوات 1997-2002) محور الدراسات المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2008
- 19) فارس، علي احمد، نعمة، أسماء هادي، "أثر تغيرات سعر الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر الية جذب الودائع - بحث تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة من (2004-2017)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 15، العدد 60، 2018.
- 20) محمد، شيماء فاضل، واخرون، "قياس أثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج ARDL"، مجلة جامعة واسط للعلوم الانسانية، المجلد 14، 2018.
- 21) محمد، عمرو هشام، العبيدي، ميسون علي، "اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2020
- 22) محمد، رغد جاسم، "أثر الدين العام الداخلي في الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص العراق حالة دراسية للمدة 2010-2019"، رسالة دبلوم، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، 2020.
- 23) هنيدي منير صالح (ادارة البنوك مدخل اتخاذ القرارات) الاسكندرية المكتب العربي الحديث، المكتب العربي الحديث 1999.
- المصادر الأجنبية:

1. Allen, Franklin, Elena Carletti, Robert Marquez;" Deposits and Bank Capital Structure" , Imperial College London and University of Pennsylvania, 2014
2. Altman , Edward , commercial Bank Lending : process , credit scoring , and costs of errors in lending , journal of financial and quantitative analysis , 1980.
3. Bodie ,Zvi & Kane, Alex & Marcus J.; "Investments" , 4th ed, McGraw –Hill Irwin ,1999.
4. Carl-ludwig holtfrench and others ; government debt; causes, effects and limits. German national academy of sciences leopoldina, berlin, 2016.
5. Edey, Malcolm;" Competition in the deposit market", the Australian Retail Deposits Conference,2010.
6. Jessup, p,( Modern Bank Management) Minr , West pub. 1980
7. Koch ,Timothy W. , MacDonald, S. Scott;" Bank Management " ,Eighth Edition,Cengage Learning,Boston,USA, 2015
8. Kunt, Ash Demirgüç, Huizinga,Harry"Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: Some International Evidence",The World Bank Economic Review, Volume 13, Issue 2, 1999.
9. Medium Term Debt Management Strategy, Ministry of Finance, Iraq,2018
10. Mishkin , Frederic S. ; The Economics Of Money , Banking And Financial Markets , 8<sup>th</sup> Edition , The Addition – Wesley , 2007.
11. Rose, S Peter & Hudgins, C Sylvia, Bank Management And Financial Services, 9th ed, McGraw-Hill, New York, 2013.
12. Ross, Stephen A.; Westerfield , Randolph W. , Jeff , Jefferey, "Corporate Finance", 5th ed Irwin McGraw-Hill , 1999